وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: ١-١١-٢٠٢٠

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أوصى رئيس وأعضاء اللجنة بالأخذ في الاعتبار الاشتراطات الصحية المقررة لمواجهة «كورونا»

رئيس «الأعلى للقضاء» يشيد بدور رجال القضاء وأعضاء النيابة بالإشراف على انتخابات «أمة 2020»

أشاد رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أحمد العجيل بأهمية دور رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة في الإشراف على العملية الانتخابية والتي من شأنها ضمان شفافيتها وإخراجها بكل حيدة ونزاهة بالشكل الذي نأمله في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله وسدد على درب الحق خطاهما.

جاء ذلك في بيان صحافي أمس السبت للمستشار العجيل عقب لقائه بوكيل محكمة التمييز رئيس اللجنة الاستشارية العليا المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2020 المستشار اسحاق الكندري وأعضاء اللجنة.

ودعا المستشار العجيل خلال الاجتماع رئيس وأعضاء اللجنة إلى تذليل كل العقبات التي قد تعترض سير العملية الانتخابية وتيسير السبل التي من شأنها الارتقاء بهذه العملية الديموقراطية التي نفتخر بها جميعا والتي تظهر وجه الكويت الحضاري بشكل يشهد له القاصي والداني.

وشدد على أهمية دور اللجنة الاستشارية المشرفة على سير الانتخابات في تقديم الرأي القانوني فيما تطلبه لجان الانتخابات من مسائل قانونية وملاحظات الناخبين والمرشحين أثناء عمليتي الاقتراع والفرز ووضع القواعد التي تسترشد بها لجان الانتخابات لتسيير وتنظيم تغطية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للعملية الانتخابية بما يضمن شفافيتها.

وأوصى المستشار العجيل رئيس وأعضاء اللجنة بالأخذ في الاعتبار الاشتراطات الصحية التي تقررها وزارة الصحة في سبيل مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

يذكر أن اللجنة برئاسة وكيل محكمة التمييز المستشار اسحاق الكندري وعضوية وكيل محكمة الاستئناف المستشار صالح حمادي والمحامي العام الأول المستشار سعد الصفران ووكيل محكمة الاستئناف المستشار حسين الرمضان ووكيل محكمة التمييز المستشار مشعل الجريوي ووكيل محكمة التمييز المستشار يونس الياسين ووكيل محكمة التمييز المستشار فؤاد الزويد ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي.

المستشار أحمد العجيل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	١٤	١٦٠٠٢

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العجيل: إشراف رجال القضاء والنيابة على الانتخابات يضمن شفافيتها وإخراجها بكل نزاهة

كونا - فيما تقدم يومي الجمعة والسبت 40 مرشحاً ومرشحة للانتخابات البرلمانية المقبلة «أمة 2020» المقرّرة في الخامس من ديسمبر المقبل، أشاد رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أحمد العجيل، بـ«أهمية دور رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة في الإشراف على العملية الانتخابية، والتي من شأنها ضمان شفافيتها وإخراجها بكل حيدة ونزاهة، بالشكل الذي نأمله في ظل القيادة الرشيدة لسمو الأمير وسمو ولي العهد الأمين، حفظهما الله وسدّد على درب الحق خُطاهما».

وخلال لقائه وكيل محكمة التمييز رئيس اللجنة الاستشارية العليا المشرفة على الانتخابات المستشار إسحاق الكندري وأعضاء اللجنة، دعا المستشار العجيل رئيس وأعضاء اللجنة إلى «تذليل كل العقبات التي قد تعترض سير العملية الانتخابية، وتيسير السبل التي من شأنها الارتقاء بهذه العملية الديموقراطية التي نفتخر بها جميعاً، والتي تظهر وجه الكويت الحضاري بشكل يشهد له القاصي والداني».

وشدّد على «أهمية دور اللجنة الاستشارية المشرفة على سير الانتخابات، في تقديم الرأي القانوني في ما تطلبه لجان الانتخابات من مسائل قانونية وملاحظات الناخبين والمرشحين أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، ووضع القواعد التي تسترشد بها لجان الانتخابات، لتسيير وتنظيم تغطية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للعملية الانتخابية بما يضمن شفافيتها».

وأوصى العجيل رئيس وأعضاء اللجنة بالأخذ في الاعتبار الاشتراطات الصحية التي تقررها وزارة الصحة في سبيل مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

المستشار أحمد العجيل

يذكر أن اللجنة برئاسة وكيل محكمة التمييز المستشار إسحاق الكندري، وعضوية وكيل محكمة الاستئناف المستشار صالح حمادي، والمحامي العام الأول المستشار سعد الصفران، ووكيل محكمة الاستئناف المستشار حسين الرمضان، ووكيل محكمة التمييز المستشار مشعل الجريوي، ووكيل محكمة التمييز المستشار يونس الياسين، ووكيل محكمة التمييز المستشار فؤاد الزويد، ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي.

في سياق الترشح، تقدم 21 مرشحاً ومرشحة إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية بطلبات الترشيح أمس السبت في السادس أيام فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة في الفصل التشريعي السادس عشر، فيما تقدم يوم الجمعة 19 مرشحاً ليس بينهم نساء. وبذلك بلغ إجمالي عدد المرشحين والمرشحات حتى نهاية اليوم السادس من فتح باب الترشح 260، بواقع 237 مرشحا و23 مرشحة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٣	١٥٠٠٢

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أشاد بدور القضاة وأعضاء النيابة في الإشراف على العملية الانتخابية

رئيس «الأعلى للقضاء» لـ «العليا للانتخابات»: تذليل كافة العقبات لإظهار وجه الكويت الحضاري

» تقديم الرأي القانوني فيما تطلبه لجان الانتخابات من مسائل قانونية

» ضرورة الأخذ بالاشتراطات كافة التي تقررها «الصحة» في سبيل مواجهة «كورونا»

أشاد رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار احمد العجيل باهمية دور رجال القضاء واعضاء النيابة العامة في الإشراف على العملية الانتخابية والتي من شانها ضمان شفافيتها واخراجها بكل حياد ونزاهة بالشكل الذي ناامله في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله وسدد على درب الحق خطاهما.

جاء ذلك في بيان صحفي امس للمستشار العجيل عقب لقاء رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية العليا المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2020 المستشار اسحاق الكندري واعضاء اللجنة.

ودعا المستشار العجيل خلال الاجتماع رئيس واعضاء اللجنة إلى تذليل كل العقبات التي قد تعترض سير العملية الانتخابية وتيسير السبل التي من شانها الارتقاء بهذه العملية الديمقراطية التي نفتخر بها جميعا والتي تظهر وجه الكويت الحضاري بشكل يشهد له القاصي والداني.

وشدد على اهمية دور اللجنة الاستشارية المشرفة على سير الانتخابات في تقديم الراي القانوني فيما تطلبه لجان الانتخابات من مسائل قانونية وملاحظات الناخبين والمرشحين اثناء عمليتي الاقتراع والفرز ووضع القواعد التي تسترشد بها لجان الانتخابات لتسيير وتنظيم تغطية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للعملية الانتخابية بما يضمن شفافيتها.

واوصى المستشار العجيل رئيس واعضاء اللجنة بالأخذ في الاعتبار الاشتراطات الصحية التي تقررها وزارة الصحة في سبيل مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-).

يذكر ان اللجنة برئاسة وكيل محكمة التمييز المستشار اسحاق الكندري وعضوية وكيل محكمة الاستئناف المستشار صالح حمادي والمحامي العام الأول المستشار سعد الصفران ووكيل محكمة الاستئناف المستشار حسين الرمضان ووكيل محكمة التمييز المستشار مشعل الجريوي ووكيل محكمة التمييز المستشار يونس الياسين ووكيل محكمة التمييز المستشار فؤاد الزويد ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي.

ص 5

التقى رئيس وأعضاء «الاستشارية العليا» المشرفة على عملية الاقتراع

المستشار العجيل: الإشراف القضائي يضمن شفافية الانتخابات ونزاهتها

» تذليل كل العقبات التي قد تعترض سير العملية الانتخابية وتيسير سبل الارتقاء بها

» تقديم الرأي القانوني فيما تطلبه لجان الانتخابات من مسائل قانونية.. وملاحظات الناخب والمرشح

» وضع القواعد التي تسترشد بها اللجان لتسيير وتنظيم تغطية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

» الأخذ في الاعتبار بكل الاشتراطات التي تقررها «الصحة» في سبيل مواجهة فيروس كورونا

أشاد رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار احمد العجيل باهمية دور رجال القضاء واعضاء النيابة العامة في الإشراف على العملية الانتخابية والتي من شانها ضمان شفافيتها واخراجها بكل حياد ونزاهة بالشكل الذي ناامله في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله وسدد على درب الحق خطاهما.

جاء ذلك في بيان صحفي امس للمستشار العجيل عقب لقاء رئيس اللجنة الاستشارية العليا المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2020 المستشار اسحاق الكندري واعضاء اللجنة.

ودعا المستشار العجيل خلال الاجتماع رئيس واعضاء اللجنة إلى تذليل كل العقبات التي قد تعترض سير العملية الانتخابية وتيسير السبل التي من شانها الارتقاء بهذه العملية الديمقراطية التي نفتخر بها جميعا والتي تظهر وجه الكويت الحضاري بشكل يشهد له القاصي والداني.

وشدد على اهمية دور اللجنة الاستشارية المشرفة على سير الانتخابات في تقديم الراي القانوني فيما تطلبه لجان الانتخابات من مسائل قانونية وملاحظات الناخبين والمرشحين اثناء عمليتي الاقتراع والفرز ووضع القواعد التي تسترشد بها لجان الانتخابات لتسيير وتنظيم تغطية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للعملية الانتخابية بما يضمن شفافيتها.

وأوصى المستشار العجيل رئيس واعضاء اللجنة بالأخذ في الاعتبار الاشتراطات الصحية التي تقررها وزارة الصحة في سبيل مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-).

يذكر ان اللجنة برئاسة وكيل محكمة التمييز المستشار اسحاق الكندري وعضوية وكيل محكمة الاستئناف المستشار صالح حمادي والمحامي العام الأول المستشار سعد الصفران ووكيل محكمة الاستئناف المستشار حسين الرمضان ووكيل محكمة التمييز المستشار مشعل الجريوي ووكيل محكمة التمييز المستشار يونس الياسين ووكيل محكمة التمييز المستشار فؤاد الزويد ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	١-٥	٢٥٢٩

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العجيل لـ الجريدة: نأمل إقرار التصويت الإلكتروني

تشكيل المحكمة الدستورية في أوانه... ونعمل ليل نهار لخدمة القضاء

جلسات مسائية في «التمييز» لإنجاز 42 ألف طعن متراكمة أمامها

سنحلّ مشكلة الإعلانات برفع القضايا والإعلان الإلكتروني

حريصون على تكويت القضاء وقريباً تعيين وكلاء نيابة

بينما أعرب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس محكمة التمييز المستشار أحمد العجيل عن أمله أن يقر التصويت الإلكتروني للانتخابات البرلمانية المقبلة، بتشريع، أعلن موافقة المجلس على إنشاء لجنة من سبعة مستشارين للإشراف على الانتخابات البرلمانية، مؤكداً حرص القضاة على القيام بدورهم في هذا الصدد باعتبار الانتخابات عرساً وطنياً لكل الكويت، والإشراف عليها واجباً لخدمة الوطن.

وأضاف العجيل، لـ «الجريدة» أمس، أنه سيجتمع مع أعضاء اللجنة غداً، لمنحهم بعض التوجيهات بشأن الإشراف على العملية الانتخابية، داعياً الناخبين إلى اختيار المرشح الأفضل بالنسبة للكويت.

وذكر أن دولاً عدة لجأت إلى التصويت الإلكتروني رغم أن عدد سكانها كبير جداً، معرباً عن أمله صدور تشريع لتطبيق ذلك في الكويت؛ مواكبة للمستقبل الإلكتروني، والاستفادة منه.

وأوضح أنه تم تكليف معهد الكويت للدراسات القضائية بحث إمكانية عقد دورات للقضاة بشأن قانون الانتخاب، والأحكام القضائية المستقر عليها، وكيفية التصدي للطعون المقامة عليها، لإكسابهم الخبرة اللازمة.

وعن تشكيل المحكمة الدستورية الجديد بعد تقاعد اثنين من أعضائها لبلوغهما السن القانونية، أفاد بأن كل شيء سيتم في أوانه، مؤكداً «العمل ليل نهار وفي العطلات لخدمة القضاء».

وحول الطعون المتراكمة أمام محكمة التمييز وكيفية التصدي لها، قال: «كُنت أتابع هذا الموضوع منذ 12 عاماً، وكانت في حدود خمسة آلاف، واليوم أصبحت 42 ألف طعن، وسنتصدى لهذا التراكم عبر إنشاء دوام مسائي وزيادة عدد الدوائر القضائية في المحكمة، وسنعمل ونجتهد من أجل وطننا».

وبشأن التعيينات في القضاء، أوضح المستشار العجيل أنه سيتم العمل قريباً لتعيين وكلاء نيابة، مؤكداً الحرص 02

أحمد العجيل

على تكويت القضاء، «وأن يكون لدينا قضاء وطني، لاسيما أن الأحداث التي مرت على البلاد خلال الجائحة عكست أهمية ذلك».

وأما مشكلة الإعلانات في المحاكم، فأفاد بأنه «ستتم مواجهتها بتوزيع مندوبي الإعلان بشكل سليم، وسنعمل على أن يكون رفع القضايا وإعلانها «أونلاين» والبريد الإلكتروني، ولن يحضر المحامون أو المتقاضون إلا جلساتهم فقط، خصوصاً أن المحامي لديه العديد من القضايا أمام كثير من المحاكم التي تتطلب حضوره».

وأضاف: «نعمل على لقاء جمعية المحامين الكويتيين، والاستماع لمشكلاتهم واقتراحاتهم ونظرها»، لافتاً إلى أنه حث رؤساء المحاكم على الالتقاء بالقضاة والمستشارين والاستماع لملاحظاتهم ونظرها بما ينعكس على تقدم العمل وتطوره.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٣٠-١٠-٢٠٢٠	١-٢	٤٥٦٨

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

4.73 ملايين دينار قيمة العقارات المبيعة في مزادات «العدل» خلال أكتوبر

سند الشمري

أقامت وزارة العدل، خلال أكتوبر الماضي، 6 مزادات عقارية، عرضت خلالها العديد من الأراضي والعقارات، وتم بيع 11 عقارا وأرضا سكنية، إضافة إلى مرزعة، بقيمة إجمالية بلغت 4.73 ملايين دينار.

وبلغت القيمة الابتدائية للعقارات المبيعة 3.66 ملايين دينار، أي تم بيع العقارات بزيادة قدرها 1.07 مليون، وبنسبة 29.3 في المئة عن السعر الابتدائي.

وعن أبرز المبيعات التي شهدتها مزادات «العدل» خلال أكتوبر بيع مزرعة حق انتفاع مساحتها 100 ألف متر مربع، بقيمة 425 ألفا، حيث بلغ السعر الابتدائي 265 ألفا، أي بنمو نسبته 60.3 في المئة.

وتم بيع عقار سكني يقع في منطقة الروضة، مساحته 750 مترا مربعا، بطن وظهر، يطل على شارعين، بسعر 881 ألف دينار، إذ بلغ السعر الابتدائي 620 ألفا، بزيادة قدرها 261 ألفا، وبنسبة ارتفاع بلغت 42 في المئة.

وأيضا تم بيع بيت حكومي بمنطقة الأحمدي مساحته 251 مترا مربعا، يطل على شارع واحد بسعر 150 ألف دينار، إذ بلغ سعره الابتدائي 85 ألفا، أي بزيادة قدرها 65 ألفا، بنسبة 76.4 في المئة، وتم بيع بيت يقع في منطقة القصر يطل على شارعين بطن وظهر مساحته 600 متر مربع، بسعر 420 ألفا، في وقت بلغ السعر الابتدائي 230 ألفا، بزيادة قدرها 190 ألفا، وبنسبة 82.6 في المئة.

وكانت وزارة العدل أجلت العديد من المزادات العقارية التي من المفترض إقامتها خلال الفترة الماضية، بسبب جائحة كورونا والإجراءات المتبعة من الحكومة لمواجهة هذا الفيروس.

وتشترط وزارة العدل للمشاركة في المزاد سداد خمس ثمن العقار على الأقل، بموجب شيك مصدق أو بموجب خطاب بنكي لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل، ويجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كل الثمن الذي اعتمد، إضافة الى المصروفات ورسوم التسجيل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	١٠	٤٥٦٩

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

برأوا ذممهم من ضياع الملفات.. ويطالبون بـ «بدل صوت»

حاجب المحكمة.. لست فراشاً

كتب مشعل العبدالله

«برعي» من اشهر الشخصيات التي جسدت دور حاجب المحكمة في مسرحية «شاهد ماشفشي حاجة» والذي مثل دورها الفنان المصري سامي جوهر مع عادل امام فحاجب المحكمة هو الحارس الذي يحمي اسرار الناس وملفات القضايا وهو بالنسبة للمنظومة القضائية هي الأقرب إلى وظيفة السكرتير الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تسيير الأعمال وهي من المهن التي يجب على متقلدها ان يكون أمينا على أسرار الناس، الحاجب الذي يقف بباب قاعات المحكمة منذ الصباح الباكر ليقوم بدوره في تعليق «رول» اسماء وارقام القضايا أمام قاعة المحكمة ويسجل أسماء الشهود في القضايا المنظورة في ذات اليوم ويقدمها إلى الهيئة القضائية ويجلب ملفات القضايا وترتيبها بالارقام أمام طاولة القاضي، كما انه حلقة الوصل ما بين الهيئة القضائية والمتقاضين وشرطة المحكمة، ليأخذ الاذن من الهيئة القضائية للسماح بدخول المتقاضين إلى قاعة المحكمة وينادي بصوته الجهوري صيحته الشهيرة «محكمة» وينادي اثناء المحاكمة على اسماء المتقاضين والشهود واخيرا ينادي بصوته الجهوري رفعت الجلسة ليعلن عن انتهاء الجلسات.

وخلال تجول «النهار» في اروقة المحكمة التقت أحد الحجاب الذي قال ان دوره في المحكمة هو معاون للهيئة القضائية حيث يقوم بجلب ملفات القضايا من مكتب سكرتير المحكمة إلى قاعة المحكمة ويقوم بفرز تلك القضايا حسب تصنيفها بالارقام.

وعن اغرب القضايا التي شاهدها قال من اغرب القضايا التي شاهدها في اروقة المحكمة هي أحد قضايا عقوق الوالدين وامتنع عن ذكر تفاصيلها قائلا ان تلك القضية هي من اغرب القضايا وعن تفاصيل القضية قال الحاجب إنه يحمل على عاتقه أمانة حفظ اسرار القضايا وهي تحتم عليه عدم البوح فيها.

وأما بشأن المضايقات التي يتعرض لها حاجب المحكمة قال: انه لا توجد هناك مضايقات تذكر وانما هناك الحاح من بعض المتقاضين عن قرار هيئة المحكمة حيث ان القرار يأتي بعد مداولة هيئة المحكمة في غرفة المداولة إلا ان المتقاضين يلحون للاستفسار عن قرار المحكمة بشأن قضاياهم، كما ان الاخرين يعتبرونني فراشاً وان مهنتي غير مهمة».

وبشأن رواتب حاجب المحكمة قال ان عقودهم مع شركة خاصة و ليس على وزارة العدل، حيث ان رواتبهم لا تتعدى الـ 250 ديناراً، متمينا أن تكون هناك زيادات على الراتب.

وعن موضوع ضياع ملفات المتقاضين، قال ان تلك حالات فردية ولا تشمل كل الحجاب حيث إن الكم الهائل من القضايا وارد ان يكون هناك اخطاء لكن لا تعمد في ضياع تلك الملفات.

تكويت المهنة

أعدت وزارة العدل في عهد الوزير السابق فالح العزب دراسة لـ تكويت وظيفة «حاجب المحكمة» ضمن تكويت الوظائف المعاونة للقضاء التي يشغلها نحو 500 حاجب وافد تعاقدت معهم الوزارة عن طريق شركات خاصة»، كما اعدت الدراسة آلية الكترونية لنقل الملفات في المحاكم.

وكانت الدراسة قد دعت إلى تكويت وظيفة الحاجب، لحساسية وحماية ملفات القضايا وأسرار المتهمين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	١٠	٤١٢٥

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الفتوى» تُجيز وضع إعلانات المرشحين في الشوارع والطرقات

«لجنة الانتخابات» تجتمع الأسبوع الجاري لتحديد آليتها وشروطها

محمد الجاسم

علمت "الجريدة" أن إدارة الفتوى والتشريع أجازت السماح بوضع إعلانات لمرشحي المجلس في الشوارع والطرق، عبر شركات الإعلانات الخاصة والمرخصة بعقود من قبل بلدية الكويت.

وذكرت مصادر، لـ"الجريدة"، أن رأي "الفتوى" أتى رداً على استفسار أجهزة البلدية بشأن مدى قانونية السماح للمرشحين بالإعلان في الشوارع والطرق السريعة ومحطات الوقود والعدد المتاح من الإعلانات والدعايات الانتخابية لكل مرشح.

وأكدت المصادر أن اللجنة العليا للانتخابات ستجتمع الأسبوع الجاري، بالتزامن مع الأيام الأخيرة لإغلاق باب الترشيح لخوض انتخابات المجلس يوم الأربعاء 4 نوفمبر، مبينة أن اللجنة ستحدد الية وشروط الإعلانات لكل مرشح في حال تم الموافقة على وضعها، مع حصر الإعلانات وأماكنها بما لا يتعارض مع لائحة الإعلانات في البلدية.

وأشارت إلى أن اللجنة ستناقش إمكانية السماح بوضع ما لا يزيد على إعلانين فقط أمام المنزل لكل مرشح، مع عدم السماح بوضع مقر انتخابي داخل المنازل اتساقاً مع قرار مجلس الوزراء بمنع اقامة المقرات الانتخابية، في ظل الوضع الراهن لمكافحة انتشار عدوى كوفيد 19، بعد أن كانت في السابق تخصص مقرين لكل مرشح.

وأوضحت أن البلدية ستكون مستعدة لاستقبال المرشحين لإصدار ترخيص إعلان فور إغلاق باب الترشيح، بعد صدور قرار من اللجنة العليا للانتخابات ببدء وضع الإعلانات إلى حين يوم الانتخابات في 5 ديسمبر، ومن ثم تقوم أجهزتها بإزالة تلك الإعلانات.

وذكرت المصادر أن البلدية أزالت مجموعة إعلانات في كافة المحافظات الفترة الماضية تخص عدداً من المرشحين، لافتة إلى عدم جواز وضع إعلانات للمرشحين غير مرخصة، إذ انها ستجعل البلدية تصدر مخالفة بحق المرشح.

البلدية تزيل إعلانات المرشحين في انتخابات سابقة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٦	٤٥٦٩

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

59 قضية رُصدت بناء على معلومات نشرها مغردون ومواقع وصحف

وسائل التواصل عين «نزاهة» لضبط الفساد

■ 219 فرداً جسدوا الإيجابية وتقدموا ببلاغات عن تجاوزات

■ 445 بلاغاً غير مشمولة بالاختصاص.. وأخرى قيد الدراسة

في إطار الجهود الرامية إلى محاصرة الفساد، وحماية المال العام، وضبط المخالفات المالية في جهات الدولة، تمكنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ممثلة في إدارة المشاريع والرصد التابعة لقطاع كشف الفساد والتحقيق، من رصد 59 جريمة فساد متنوعة في جهات حكومية عدة.

وكان من اللافت أن الهيئة رصدت هذه الجرائم وتتبعتها من خلال معلومات وردت في صحف ومواقع وتداولها مغردون عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وشملت قضايا فساد متنوعة في وزارات ومؤسسات.

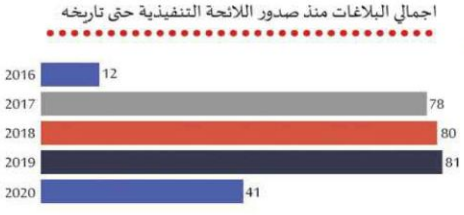

خالد الحطاب

كشف تقرير لـ«نزاهة» حصلت **القبس** على نسخة منه ان 111 قياديا بشتى بتورطهم في الفساد منذ بداية 2019، وحتى اغسطس 2020، بينهم 45 وكيلا مساعدا و66 من مديري الهيئات والمؤسسات وتوابعهم».

وشملت القضايا المرصودة قضايا فساد تتعلق بـ7 وزراء و14 وكيل وزارة و6 مديرين و14 غير محدد الصفة الوظيفية.

وتضمنت مواضيع الرصد 53 جريمة فساد و3 مخالفات مالية ومخالفتين إداريتين، وانتهى 22 منها إلى الحفظ النهائي و9 توصيات بالحفظ و17 لا تزال قيد الدراسة، في حين احيل موضوع يخص الخطوط الجوية الكويتية إلى جهة الاختصاص خلال اغسطس الماضي.

تلقي البلاغات

وبشان البلاغات كشف التقرير عن تلقي «نزاهة» 646 بلاغا خلال عام 2019 وحتى شهر اغسطس الماضي ضد جرائم فساد مختلفة في حين باشر قطاع كشف الفساد والتحقيق اختصاصه باستلام البلاغات حول تلك الجرائم منذ صدور اللائحة التنفيذية الخاصة بالهيئة.

وبحسب التقرير فإن 445 بلاغا من البلاغات المقدمة تشمل شكاوى غير مشمولة بالاختصاص واخرى مازالت قيد الدراسة.

وقيدت «نزاهة» 122 بلاغا توافرت فيها الشروط الشكلية والموضوعية في سجل حصر البلاغات إلى جانب تقييد 79 بلاغا اخر في دفتر الشكاوى الإدارية، وهي التي لم تتوافر فيها شروط قيد البلاغ الشكلية او الموضوعية.

توزيع البلاغات

وفيما يتعلق بالجهات الحكومية التي حصلت على أعلى نسبة في البلاغات ضدها فقد نالت وزارة الصحة 33 بلاغا تليها الهيئة العامة للزراعة بـ17 بلاغا ثم 16 بلاغا ضد الادارة العامة للجمارك و14 ضد بلدية الكويت.

وبشان اعلى معدل للبلاغات من حيث الصفات الوظيفية للمبلغ ضدهم فقد شملت البلاغات 95 مدير ادارة و45 وكيل وزارة مساعد و36 مدير هيئة او مؤسسة عامة و30 نائب مدير هيئة او مؤسسة عامة.

وكان الأفراد هم الأكثر تبليغا لنزاهة بإجمالي 219 بلاغا، مقابل 68 بلاغا من الجهات الحكومية ورصد 5 من قبل الادارة المختصة في الهيئة.

واحتوت البلاغات على 281 جريمة فساد و3 مخالفات ادارية و6 مخالفات مالية، في حين اوصى قطاع كشف الفساد والتحقيق بحفظ 38 بلاغا واستمراره في دراسة 71 بلاغا وحفظ 98 بلاغا بشكل نهائي واحيل 39 بلاغا إلى النيابة العامة والتوصية بإحالة اخر.

بلاغات أغسطس 2020

تلقت «نزاهة» خلال اغسطس الماضي 73 بلاغا منها 27 بلاغا غير مشمولة بالاختصاص او قيد الدراسة، في حين تم تقييد 37 منها كشكاوى ادارية و9 توافرت فيها الشروط الشكلية والموضوعية للبلاغ وتم تقييدها في سجل حصر البلاغات.

وخلال الشهر ذاته اوصت نزاهة بإحالة أحد البلاغات للنيابة العامة الى جانب طلب تحريك دعوى جزائية للمبلغ ضدهم لارتكاب شبهة جريمة التزوير.

قضايا لـ«ديوان المحاسبة» و«الشؤون»

أوصت «نزاهة» بإحالة ملف إلى ديوان المحاسبة باعتباره جهة الاختصاص في تلقي المخالفات المالية وآخر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وطلب اقامة دعوى مدنية ضد أشخاص غير خاضعين لقانون الهيئة مع طلب التحقيق الاداري على المخالفات الخاصة بالجهة.

كما أوصت «نزاهة» بحفظ بلاغ واحد لم تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-١-٣٠	٣	١٦٩٣٤

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قانونيون أكدوا لـ «الراي» أن الفكرة غير المسبوقة محلياً تساعد في إعادة تأهيل المساجين وتوفير النفقات

«السوار الكويتي»... سبقٌ وتطور بإيجابيات كثيرة

| كتب أحمد عبدالله |

إشادات بالسوار... بديل السجن

بعض الدول تستخدم السوار في اليد

في وقت اعتمدت فيه اللجنة العليا للعفو الأميري قواعد العفو لعام 2021 تنفيذاً للتوجيهات السامية لسمو الأمير الشيخ نواف الأحمد بالعفو عن بعض المساجين وتأهيلهم ليكونوا أدوات فاعلة في بناء المجتمع، وإقرار السوار الإلكتروني لعقوبات الحبس البسيط التي لا تتجاوز مدتها 3 سنوات، وذلك بعد إطلاق سراح بعض المحكوم عليهم الذين لا يشكلون خطراً على الأمن العام مع تقييد إقامتهم في نطاق محدد خلال فترة الرقابة إلى حين انتهاء مدة الحبس المقررة بالحكم، أشاد قانونيون بفكرة السوار الإلكتروني الجديدة غير المسبوقة محلياً، معتبرين أنها «فكرة متطورة تفيد المسجون وتساعد على إعادة تأهيله بشكل أفضل وتعود بالنفع على المجتمع فضلاً عن توفيرها كلفة السجن».

نظام فعّال

وفي هذا السياق، قال أستاذ القانون الدولي في جامعة الكويت الدكتور علي الدوسري لـ «الراي»، «يعد نظام السوار الإلكتروني من القواعد الحديثة لتتبع المسجون الذي منح العفو، في نظام جديد من نوعه في المنطقة، حيث إن هذا النظام يعمل على تتبع المسجون بعد العفو عنه من قبل الإدارة المعنية ورصد تحركاته»، لافتاً إلى أن «هذا النظام فعال جداً من الناحية الأمنية، حيث يضمن تتبع المسجون والتأكد من حسن سيره وسلوكه، لأن المسجون قد يعود إلى الأفعال الإجرامية، خصوصاً أنه سبق وان ارتكب أحد تلك الأفعال».

وأضاف: «من الناحية القانونية فإن هذا الإجراء لا يشكل أي انتهاك للقانون، حيث إن أي سجين عند خروجه من السجن هناك فترة يكون فيها متابعاً من الإدارة، لأن فكرة السجن والعقوبات الجزائية ليست قائمة على الايذاء والتعذيب وإنما الإصلاح والتهذيب، ومتابعة وتعقب المسجون بعد خروجه بدخلان ضمن برنامج إعادة التأهيل والإصلاح له، ولا يوجد هناك أي انتهاك لحقوقه مثل حرية التنقل أو الخصوصية، لأن المسجون في الفترة التي يحمل فيها السوار يكون مازال ضمن البرنامج التأهيلي، وبالتالي هي فترة موقتة استثنائية لابد أن يمر بها المسجون».

مواكبة التطور

واختتم قائلاً إن «هذا الإجراء من وجهة نظرنا يواكب التطور التكنولوجي الذي يخدم الإدارة في عملها، ويخدم المجتمع من الناحيتين الأمنية والاجتماعية، وهو توجه محمود من الناحية القانونية ويرجع بالشكل الإيجابي على المجتمع، ويشكل ميزة وسبقاً لدولة الكويت التي نتمنى لها التوفيق والسداد».

علي الدوسري:

يواكب التطور التكنولوجي ويخدم الإدارة والمجتمع من الناحية الأمنية

- لا يشكل أي انتهاك للقانون... والتعقب يدخل ضمن برنامج إعادة التأهيل

أريج حمادة:

يساهم السوار في تخفيف مصاريف السجناء على الدولة

- أحد الأساليب الحديثة للمراقبة ولتنفيذ العقوبة خارج السجن

حوراء الحبيب:

خطوة تساعد المتهم المسجون في الانخراط بالمجتمع وفق أسس عقابية

- السوار يطبق فقط في العقوبات البسيطة وليس على أرباب السوابق

مريم المؤمن:

كثير من الدول يتبع عقوبات الحبس المنزلي والسوار الإلكتروني هو أداة الرقابة

- الكويت من أولى دول الشرق الأوسط التي ستطبق هذه الآلية المتطورة

العقوبة بتمكين المحكوم عليهم بقضاء كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية، ويتحقق ذلك بحمل السوار الإلكتروني وفقاً لشروط معينة حيث تعمل على تتبع حركات المسجون عن بعد، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد تعديل القانون بحيث تتم إضافة نصوص تسمح باعتماد السوار الإلكتروني في مجال تطبيق العقوبة».

إيجابيات

واضافت «بقوم هذا الإجراء على أساس تعهد الشخص بالبقاء في مقر إقامته أو في مقر من ياوبه خلال الفترة التي يحددها القاضي، ويسمح له بمزاولة نشاطاته أو دراسته أو تجارته أو عمله حيث تتم مراقبته إلكترونياً لتنفيذ العقوبة عن طريق سوار إلكتروني يثبت في رجل المتهم خلال المدة التي تحددها العقوبة»، لافتة إلى أن «نظام المراقبة الإلكترونية يعتبر احد الأساليب الحديثة للمراقبة ولتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن باعتبارها عقوبة بديلة عن السجن ولكن يجب تحديد الجرائم».

واختتمت بالإشارة إلى أن «السوار الإلكتروني له إيجابيات عديدة منها تفادي الاكتظاظ في السجون وتخفيف الضغط ودعم مبادئ الادماج الاجتماعي والمهني، وحماية المتهم من الانحراف النفسي والسلوكي، كما أنه يلبي الحاجة إلى مراعاة الحالات الانسانية والاجتماعية للخاضعين للعقوبة، ويساهم في تخفيف مصاريف السجناء على الدولة».

بدورها، قالت المحامية حوراء الحبيب لـ «الراي»: «اعتقد ان فكرة السوار من الافكار الرائعة والمتطورة في مجال تكوين منظومة عقابية وإصلاحية في آن واحد»، لافتة إلى أن «تلك الفكرة قد تساعد المتهم المسجون في الانخراط بالمجتمع ولكن وفق أسس عقابية، لا سيما أن السجون المركزية اصبحت لا تتسع للاعداد الهائلة من المساجين».

وذكرت «أن المتهم المحكوم عليه بعقوبات بسيطة كالحبس لمدة أسبوع او أسبوعين قد يختلط مع مساجين اخرين محكوم عليهم بالحبس لسنوات، وقد تكون جرائمهم أكبر واخطر، مما قد يؤثر ذلك سلباً على سلوك السجين المحكوم عليه بالعقوبة البسيطة»، مشددة على «ضرورة أن يكون عقاب السوار مطبق فقط في العقوبات البسيطة، ولا يطبق على ارباب السوابق».

الاستقرار النفسي

وفي السياق نفسه، قالت المحامية مريم المؤمن لـ «الراي»، «خطوة جميلة إلى الأمام، حيث إن كثيراً من دول العالم يتبع عقوبات الحبس المنزلي ويكون السوار الإلكتروني هو أداة الرقابة على المتهمين»، لافتة إلى أن «السوار الإلكتروني قديم عالمياً، ولكن تعتبر الكويت من أوائل دول الشرق الأوسط التي ستطبق هذه الآلية المتطورة».

وزادت: «لا نتحدث فقط عن تطور بل عن فوائد لها ابعاد مهمة على المجتمع، أهمها عدم اختلاط المتهمين اصحاب العقوبات الخفيفة مع غيرهم من أرباب السوابق أو المتهمين بالجرائم الخطرة التي تقع على النفس والعرض. السوار الإلكتروني من شأنه ايضا التخفيف من الأعباء المادية على الدولة، حيث يخفف عن عاتق الدولة توفير سجون وسجانين ورعاية صحية وغذائية وغيرها من الأمور التي تحتاجها السجون لرعاية المساجين».

وتابعت: «قد يكون من أهم النتائج التي ستعود بالنفع على السجين نفسه هو استقراره النفسي حيث إن عقوبته ستنفذ بين ذويه وأقربائه، خصوصاً إذا كان السجين أباً أو أماً فهذا السوار الإلكتروني سيوفر الاستقرار الأسري للأطفال ويضمن عدم تفكك الأسرة بابتعاد أحد الأبوين»، معتبرة أن «الجميل في الأمر أن هذا السوار لن يقلل أو يمس حق المجني عليه، لأنه سيطبق على الجرائم الخفيفة فقط التي لا تكون على النفس أو المال أما الجرائم الخطرة التي تتعدى فترة الحبس بها الـ 3 سنوات فسيتم إيداع المتهم في المؤسسات الإصلاحية».

واختتمت قائلة: «اعتقد أن أزمة فيروس كورونا التي تمر بها البلاد انعكست بشكل إيجابي على مؤسسات الدولة كافة، حيث اضطرت إلى اتباع التقنيات الحديثة بشكل إجباري وسريع، و اعتقد أنه بعد خروجنا من هذه الأزمة سنواكب عصراً إلكترونياً حكومياً متجدداً، ولولا هذه الأزمة لما قفزنا إلى هذا التطور إلا بعد حين».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٩	١٥٠٠٢

الجريدة

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة تطلب رفع الحصانة عن محققين شاركوا في «الفرعيات»

حسين العبدالله

كشفت مصادر مطلعة، لـ "الجريدة"، أن النيابة العامة بصدد إحالة أكثر من 140 متهماً بتنظيم الانتخابات الفرعية، بينهم نواب حاليون، إلى محكمة الجنايات.

وقالت المصادر إن النيابة طلبت من وزارة الداخلية رفع الحصانة عن متهمين تبين أنهم محققون يعملون بالإدارة العامة للتحقيقات، للتحقيق معهم، لافتة إلى أن النيابة ستحيل جميع المشاركين بـ "الفرعيات" من منظمين ومشاركين إلى "الجنايات"، وستطالب بمعاقبتهم بالحبس والغرامة وفق ما تقضي به المادة 45 من قانون الانتخاب.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٣٠-١٠-٢٠٢٠	٣	٤٥٦٨

الأنباء

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

يتضمن إسقاط التعويضات بقيمة 10 مليارات دولار ومنع الدعاوى المستقبلية

السودان يوقّع مع الولايات المتحدة اتفاق إعادة «حصانته السيادية»

عواصم ـ وكالات: أعلن السودان توقيعه مع الولايات المتحدة الأميركية «اتفاق المطالبات الثنائية» الذي ينص على تسوية المطالبات الخاصة بضحايا الإرهاب ويعيد إلى السودان «الحصانة السيادية» التي تتعلق بوضعه القانوني ورفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وقالت وكالة السودان الرسمية للأنباء (سونا) امس إن الاتفاق تم توقيعه مساء أمس الاول في مقر وزارة الخارجية الأميركية بواشنطن وإنه لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ ستسقط الأحكام والمطالبات الافتراضية بناء على مزاعم دعم النظام السوداني السابق لأعمال الإرهاب. من جانبها، أفادت وزارة العدل السودانية بأنه وفق الاتفاق سيتم إسقاط الأحكام القضائية الصادرة بحق السودان والتي تصل قيمتها البالغة 10 مليارات دولار لتعويض الضحايا في هذه القضايا. وقالت الوزارة إنه سيتم وفق الاتفاق أيضا منع رفع دعاوى مستقبلية ضد السودان وتأكيد حصانته السيادية وبذلك يكون وضعه القانوني مثل كل الدول التي لا تندرج في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

واعتبرت أن الاتفاق «جزء من تعهد أميركي برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب إذ أدرجت السودان في القائمة عام 1993 في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير».

وبينت أنه لتفادي أي دعاوى قضائية جديدة يحتاج السودان إلى استعادة حصانته السيادية التي فقدها بعد إدراجه بقائمة الدول الراعية للإرهاب. وجعل التصنيف من الصعب على الحكومة السودانية الانتقالية الحصول على تخفيف من أعباء الديون أو تمويل خارجي. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقع في أكتوبر الجاري أمرا تنفيذيا بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب على أن يدخل القرار حيز التنفيذ خلال 45 يوما ما لم يبد الكونغرس اعتراضا.

وفي السياق، أكدت الخارجية السودانية، أن تجديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب للقرار التنفيذي الخاص بحالة الطوارئ الوطنية بشأن السودان، لا أثر له على الخطوات الجارية حاليا لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وذكرت الوزارة في بيان امس أن تجديد هذا القرار هو إجراء روتيني يتم متى استحق وقته، وهو مرتبط بوجود السودان في القائمة.

وأوضحت أنه ينتظر أن يتم إلغاء القرار مباشرة مع القوانين التي شرعت ضد السودان طوال السنوات الماضية، بعد استكمال الإجراءات الجارية لإنهاء التصنيف وإلغاء كل القوانين المتصلة به.

من جهة أخرى، أعلنت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقديم 60 مليون دولار إضافية كمساعدات إنسانية، للاستجابة للفيضانات الشديدة في السودان.

وذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالسودان، في بيان أن الوكالة ستعمل من خلال هذا التمويل الجديد، مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين للمساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الفيضانات، التي دمرت آلاف الأفدنة من المحاصيل والمنازل والمدارس في جميع أنحاء السودان، وتركت ما يقرب من مليون شخص في بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٢٦	١٦٠٠٢

الوسط

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

القضاء السويسري يبرئ ناصر الخليفي من أي تهمة فساد

برّأ القضاء السويسري الجمعة رئيس مجموعة «beIN» الإعلامية ناصر الخليفي من قضية فساد حول حقوق نقل تلفزيوني لمونديالي 2026 و2030.

وأكد ناصر الخليفي تبرئة اسمه بشكل كامل وقطعي من أي تهم فساد قائلاً: «بعد استهدافي بحملة قاسية استمرت أربع سنوات، أُغفلَتْ خلالها الحقائقُ الأساسية والأسسَ القانونيّة في كل مرحلة، تمكنتُ أخيراً من تبرئة اسمي بشكل كامل وقطعي».

وأضاف الخليفي قائلاً: «ان قرار اليوم يثبت براءاتي بشكل كامل. وقد جددتْ هذه البراءةُ إيماني بسيادة القانون وبالإجراءات القانونية، بعد أربع سنوات من الادعاءات والتهم الوهمية والتشهير المستمر بسمعتي، وقد ثبت أن ذلك كله لا أساس له من الصحة».

وختم رئيس مجموعة «beIN» الإعلامية قائلاً: «أما الآن فقد بات بإمكاني أن أكرّس كامل طاقتي وجهودي للمساهمة في بناء مستقبل إيجابي للرياضة العالمية، في وقت يحتاج فيه القطاع إلى قيادة قوية أكثر من أيِّ شيء آخر».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٧	٣٦٩١

الأنباء

إعلانات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١١/١٨ - قاعة ٤٨ - الدور الثاني في قصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٩/٨٣ بيوع/٢.

المرفوعة من: إيمان عبدالرحمن سليمان البلهان

ضـــــد: ١- متعب جبرين سعود العصيمي

٢- رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان الكويتي (بصفته)

٣- رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (بصفته)

أولاً: أوصاف العقار: (وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٦/١٧٦٢٨ الكائن بمنطقة العقيلة - قسيمة رقم ٥٧٨ - قطعة رقم ٢ - من المخطط رقم م/٣٧٢٩٤ ومساحته ٥٥٨ م ٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٤٣٠٠٠٠ د. ك.

عقار النزاع عبارة عن فيلا سكن خاص حديث الانشاء، يقع على شارعين (بطن وظهر) شارع أمامي رئيسي يطل على مجمع تجاري (القيت مول) وشارع خلفي (٢٠١)، وله جاران من الجانبين والتكسية الخارجية من السيجما والتكييف سنترال ويوجد ارتداد أمامي ١٨م وواجهة ١٦م والمساحة الإجمالية للعقار حسب الوثيقة ٥٥٨ م٢.

يتكون عقار النزاع من دور أرضي وأول وسطح وله مدخلان ومدخل جانبي للمستأجر ويوجد في الواجهة الخلفية عدد ٤ مواقف، وكذلك توجد فتحة من الدور الأرضي الى السطح للمصعد، ولكنها مغلقة.

عقار النزاع مكون من: الدور الأرضي مكون من: صالة استقبال + حمام ضيوف ومغاسل + ٣ غرف ماستر + غرفتين نوم + حمام + غرفة طعام + مطبخ رئيسي + غرفة غسيل + صالة صغيرة + مطبخ تحضيري+غرفة خادمة وحمامها + غرفة سائق وحمامها بمدخل منفصل من الجانب.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة مهمة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق 19/ 11/ 2020 - قاعة 52 بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 236/ 2019 بيوع/3.

المرفوعة من

1 - الشيخة/ هناء عقاب مالك الصباح
2 - الشيخة/ أمل عقاب مالك الصباح
3 - الشيخة/ شريفة عقاب مالك الصباح
4 - الشيخة/ وفاء عقاب مالك الصباح
5 - الشيخة/ بسمة عقاب مالك الصباح
6 - الشيخة/ هدى عقاب مالك الصباح
7 - الشيخة/ أسماء عقاب مالك الصباح
8 - نعيمة خلف درويش الدوسري

ضد:

1 - الشيخ/ حمود عقاب مالك الصباح
2 - بدر عواض سعيد المطيري
3 - سعيد عواض سعيد المطيري
4 - عقاب عواض سعيد المطيري

أولا: أوصاف العقار:
(وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

1 - بجلسة 18/ 10/ 2018 تم الانتقال الى العقار موضوع النزاع والكائن بمنطقة الخالدية قطعة (1) شارع غزة قسيمة (104)، وذلك بحضور المدعية الثامنة وبحضور خبير الدراية السيد/ فيصل يوسف الحجي، حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص مساحته (1014.80 م2) والكائن بمنطقة الخالدية قطعة (1) شارع غزة، قسيمة (104) مكون من حوش+ أرضي +أول +ملحق 1 سطح ويقع على شارع واحد (سد) وله مدخلان من الجهة الأمامية للبيت، ويحده من بقية الجهات جيران، التكسية الخارجية من الحجر وحالة البناء جيدة.
- الدور الأرضي عبارة عن 4 صالة + 2 غرفة + 3 حمام + 1 مغاسل + مطبخ + 2 سلم واحد يوصل من الأرضي إلى السطح والثاني من الأرضي إلى الدور الأول+ ملحق + حوش.
- الدور الأول عبارة عن شقتين، تمت معاينة الشقة الأولى، وهي تتكون من 3 غرف+ صالة + 2 حمام+ مطبخ + سلم يؤدي الى الدور الأرضي، وتعذر على الخبرة معاينة الشقة الثانية والسطح، لأنها كانت مغلقة، وأفادت المدعية الثامنة بأن الشقة الثانية عبارة عن صالة + 3 غرف + حمام + مطبخ + سلم يؤدي من خارج البيت حتى السطح، كما أفادت المدعية الثامنة بأن السطح يتكون من غرفة + حمام + غرفة غسيل.
- الملحق يتكون من غرفة + حمام + مطبخ.
- تكييف البيت مركزي والسقف من ديكور جبس والأرضيات من الرخام والحوائط صبغ عادي، والأبواب من الخشب والإضاءة ثريات وسبوتلايت.
- قام السيد خبير الدراية بالإدارة بالمعاينة، وتم أخذ الملاحظات لتقدير الثمن الأساسي للعقار موضوع النزاع.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يُودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسا: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية، ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر، تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يُعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادسا: يتحمّل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعا: ينشر هذا الاعلان تطبيقا للقانون، وبطلب المباشرين لاجراءات البيع، وعلى مسؤوليتهم، دون أن تتحمّل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات، أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملا بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٨-١٠	١٦٠٠٢

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/١١/٩ - قاعة - ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٩٠ بيوع/٣

المرفوعة من: مي مناحي عبدالمحسن المبارك.

شـــــد:
١- عبدالمحسن مناحي عبدالمحسن المبارك.
٢ - حمد مناحي عبدالمحسن المبارك.
٣ - فيصل مناحي عبدالمحسن المبارك.
٤ - أحمد مناحي عبدالمحسن المبارك.
٥ - ورثة المرحوم/ ناصر مناحي عبدالمحسن المبارك وهم وصية واجبة وهم نورية ناصر فهد العازمي بصفتها وصية على قصر المرحوم/ ناصر وهم (صالح - عبدالله - محمد)
ثامر ناصر مناحي عبدالمحسن المبارك
ت - بدر ناصر مناحي عبدالمحسن المبارك
ج - هديل ناصر مناحي عبدالمحسن المبارك
ح - عبير ناصر مناحي عبدالمحسن المبارك
خ - غدير ناصر مناحي عبدالمحسن المبارك
٦ - خالد مناحي عبدالمحسن المبارك
٧ - طارق مناحي عبدالمحسن المبارك
٨ - مطره مناحي عبدالمحسن المبارك
٩ - نوره مناحي عبدالمحسن المبارك
١٠ - مها مناحي عبدالمحسن المبارك
١١ - منال مناحي عبدالمحسن المبارك
١٢ - وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته
١٣ - شركة الانماء العقارية.

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

١ - عقار الوثيقة رقم ١٩٨٨/٤٥٨٢ بسلوى قسيمة ٢٣٢ من المخطط رقم م/٣٣٧٧٨ قطعة رقم ٥ ومساحته ١٠٠٠م٢ بثمن اساسي قدره ٧٦٥٠٠ د.ك.
٢ - عقار الوثيقة رقم ١٩٩٩/٨٩١٢ بمنطقة سلوى قسيمة رقم ٢٢٤ من المخطط رقم م/٣٣٧٧٨ قطعة رقم ٥ ومساحته ٢٨٧٥٠ بثمن أساسي قدره ٤٨١٥٠٠ د.ك
٣ - عقار الوثيقة رقم ٢٠٠١/٣٣٩ بمنطقة سلوى قسيمة رقم ٣٧٤ من المخطط رقم م/٣٣٧٧٨ قطعة رقم ٥ ومساحته ٢٨٥٠٠ بثمن أساسي قدره ٣١٠٥٠٠ د.ك
٤ - عقار الوثيقة رقم ٢٠١٤/٤٣٤٠ بمنطقة سلوى قسيمة رقم ٢٤٧ قطعة رقم ٤ من المخطط رقم م/٢٨٣٤٥ ومساحته ٢٥٠٠م٢ بثمن أساسي ٣٣٣٠٠٠ د.ك
٥ - عقار الوثيقة رقم ١٩٨١/٢٤٩٤ بمنطقة جليب الشيوخ قسيمتين رقمي ١٤٠ و١٠ب من المخطط رقم م/٣١٥٦٠ المجهز للقطع ٨، ٨، ٩ القسيمة مساحتها ٢٨٥٥م٢ والقسيمة الثانية ٢٨٥٧٠م٢ بثمن أساسي قدره ثلاثة ملايين وثمانمائة وسبعون الف دينار كويتي.
٦ - عقار الوثيقة رقم ١٩٨٧/١٣٩٢ بمنطقة جليب الشيوخ ويمثل القسيمتان ١٢، ٢ب من المخطط رقم م/٣١٥٦٠ القطعة رقم ٩٠٨٠٧ القسيمة ١٢ ومساحتها ٢٦٦٠م٢ والقسيمة رقم ٢ب ومساحتها ٢٤٤٠م٢ بثمن أساسي قدره اثنين مليون وتسعمائة وسبعون الف دينار كويتي
٧ - عقار الوثيقة رقم ١٩٨٣/٩٥٥١ بمنطقة جليب الشيوخ قسيمة رقم ١٣٢٠ من المخطط رقم م/٢٠٢٩٤ ومساحتها ١٠٤٨م٢ بثمن أساسي قدره مليون ومائة وخمسة وعشرون الف دينار كويتي.
٨ - عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٢/١٧٠٨١ بمنطقة أبو حليفه قسيمة ١١ قطعة رقم ٩ ومساحته ٦٩٦م٢ بثمن أساسي قدره ٨١٠٠٠ د.ك
٩ - عقار الوثيقة رقم ٢٠١٤/٤٣٤٤ بمنطقة المهبوله قسيمة رقم ٢٣٩ قطعة رقم ٧ من المخطط رقم م/٣٦٨٩٦ ومساحته ٢٥٧٠م٢ بثمن أساسي مقداره تسعمائة وخمسة وأربعون الف دينار كويتي.
١٠ - عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٦/٥١٩٣ بمنطقة حولي قسيمة رقم ٧ قطعة رقم ٩٢ ومساحته ٢٦٦١م٢ بثمن أساسي قدره مليونان وسبعمائة الف دينار كويتي.

المعاينات

بجلسة ٢٠١٨/١٢/١٦ تم الانتقال إلى العقارات الكائن في منطقة حولي وسلوى وذلك لمعاينتهم العقارات موضوع النزاع على الطبيعة بحضور وارشاد المستأنف ومعاونة السيد خبير الدراية بالادارة وتمت المعاينة على النحو التالي:
١ - العقار الاول الكائن بمنطقة حولي - قطعة ١٠ (٩٢ سابقا) - شارع عبدالله العثمان - قسيمة رقم ٧ (مجمع المبارك التجاري - الرقم الالي (٩٣٥٠٦٢١١) عبارة عن مجمع تجاري تبلغ مساحة العين ٢٦٦٠م٢ بالوثيقة رقم ٢٠٠٦/٥١٩٣ مكون من سرداب وارضي وميزانين والاول والثاني الى السادس وتقع على شارع وساحة محول جانبية وساحة مواقف خلفية والمجمع به عدد ٣ مصاعد و٢ سلم و١ سلم للطوارئ في السرداب، السرداب مكون من ١٨ محل والأرضي ١٨ محل وميزانين ١٩ محل والاول ٧ مكتب والأدوار من الثاني الى السادس كل دور مكون من ثلاثة مكاتب وبإجمالي ١٥ مكتب وافاد المستأنف أن الريع العقار ١٧,١٨٠ د.ك شهريا.
٢ - العقار الثاني الكائن بمنطقة سلوى - قطعة ٥ - شارع ١٠ - منزل رقم ١٨ - قسيمة رقم ٢٢٤ - الرقم الالي ٩٠٣٤٨٥٣٦ عبارة عن منزل سكني وتبلغ مساحة العين ٢٨٧٥٠م٢ بالوثيقة رقم ١٩٩٩/٨٩١٢ مكون من ارضي واول والثاني وملحق وتقع على شارع وسكة وساحة خلفية بها حديقة مرخصة وتبلغ مساحتها ٢٨٥٠م٢ والمنزل به عدد ١ مصعد و١ سلم، كل دور مكون من شقتين (شقة مكونة من صالة و٣ غرف ومطبخ وحمامين) وافاد المستأنف أن الريع العقار ٢,١٥٠ د.ك شهريا لعدد ٥ شقق نظرا لاستغلال المستأنف احد الشقق.
٣ - العقار الثالث الكائن بمنطقة سلوى - قطعة ٥ - شارع ١٠ - منزل رقم ٢٠ - قسيمة رقم ٢٣٢ - الرقم الالي ٩١٦١٧٥٣٩ عبارة عن منزل سكني وتبلغ مساحة العين ١٠٠٠م٢ بالوثيقة رقم ١٩٨٨/٤٥٨٢ لم يتم معاينتها من الداخل وقدم المستأنف مخطط للعين تم الاطلاع عليه واعادة للمستأنف مكون من سرداب وارضي واول والثاني وملحق وتقع على شارع وسكة وساحة خلفية بها حديقة مرخصة وتبلغ مساحتها ٢٨٦٥م٢، الدور الارضي مكون جزئين، الجزء الاول مكون من ٦ غرف و٤ حمامات ومطبخ وصالة والجزء الثاني مكون من غرفتين وحمامين ودوائية ومغلط والدور الاول الثاني، كل دور مكون من جزئين وكل جزء مطابق للجزء الاول بالدور الارضي ويوجد مدخلين للمنزل كل مدخل به مصعد وسلم ويبلغ الاجمالي عدد ٢ مصعد و٢ سلم وافاد المستأنف ان مسفل العين من كل من المستأنف ضده الثاني والثالث والرابع وورثة المستأنف ضده السادس ولا يوجد ريع
٤ - العقار الرابع الكائن بمنطقة سلوى - قطعة ٥ - شارع ١٠ - منزل رقم ١٣ - قسيمة رقم ٣٧٤ - الرقم الالي ٩١١٣٤٩٥٦ عبارة عن منزل سكني وتبلغ مساحة العين ٢٨٥٠٠م٢ بالوثيقة رقم ٢٠٠١/٣٣٩ لم يتم معاينة بداخل وحسب افادة المستأنف مكون من ارضي واول والثاني وتقع على شارع واحد والمنزل به ١ سلم، كل دور مكون من شقتين (شقة مكونة من صالة و٣ غرف ومطبخ وحمامين) وافاد المستأنف ان الريع العقار ٢,٠٠٠ د.ك شهريا.
٥ - العقار الخامس الكائن بمنطقة سلوى - قطعة ٤ - شارع ١ - قسيمة رقم ٢٤٧ - الرقم الالي ٩١٧٦٨٩١١ عبارة عن منزل سكني وتبلغ مساحة العين ٢٨٥٠٠م٢ بالوثيقة رقم ٢٠١٤/٤٣٤٠ لم يتم معاينة بداخل وحسب افادة المستأنف مكون من ارضي واول والثاني وتقع على شارع واحد والمنزل به ١ سلم و١ مصعد، كل دور مكون من شقتين (شقة مكونة من صالة و٣ غرف وغرفة خادة ومطبخ و٣ حمامات) وافاد المستأنف ان الريع العقار ١,٨٠٠ د.ك شهريا.
٦ - العقار السادس الكائن بمنطقة ابو حليفة - قطعة ١ - شارع ٦ - قسيمة رقم ١١ - عمارة رقم ١٤ - الرقم الالي ٩٠٨٩٥٤٦٨ عبارة عن عمارة استثمارية قديمة وتقع على شارع وسكة وتبلغ مساحة العين ٢٨٩٦م٢ بالوثيقة رقم ٢٠٠٢/١٧٠٨٩ لم يتم معاينة بداخل وحسب افادة المستأنف مكون من سرداب (مخزن) والارضي به عدد ٢ ملحق (صالة وغرفة ومطبخ وحمام) ومحل والأدوار من الأول الى الخامس كل دور مكون من ٤ شقة (الشقة مكونة من صالة وغرفة ومطبخ وحمام وبلكونة) والدور السادس مكون من شقتين (الشقة مكونة من صالة وغرفة ومطبخ وحمام وبلكونة) وعليه يكون اجمالي عدد الشقق ٢٢ وملحقين والعمارة بها ١ سلم و١ مصعد. وافاد المستأنف ان الريع العقار ٤,١٩٠ د.ك شهريا.
٧ - العقار السابع الكائن بمنطقة المهبولة - قطعة ٣ - شارع ٣٢١ - قسيمة رقم ٢٣٩ - عمارة ٢٧ - الرقم الالي ٩٢٧٣٢١٧٩ عبارة عن عمارة استثمارية وتقع على شارع في ساحة جانبية وتبلغ مساحة العين ٢٨٧٠م٢ بالوثيقة رقم ٢٠١٤/٤٣٤٤ لم يتم معاينة بداخل وحسب افادة المستأنف مكون من الارضي بها عدد ٨ غرفة وحمامات ومطبخ ومحل والادوار من الاول الى السادس كل دور مكون من ٤ شقة (الشقة مكونة من صالة وغرفتين ومطبخ وحمام وبلكونة) وعليه يكون اجمالي عدد الشقق ٢٤ والعمارة بها ١ سلم و٢ مصعد. وافاد المستأنف أن الريع العقار ٦,٣٠٠ د.ك شهريا.
٨ - العقار الثامن الكائن بمنطقة جليب الشيوخ - قطعة ١ (٧-٨-٩٠ سابقا) - شارع عبدالله مطلق المسيلم - قسيمة رقم ١٤٠ و١٠ب - مجمع المبارك - الرقم الالي ٩٠٧٢٦٠٦٦ - قسيمة رقم ١٤٠ عبارة عن مجمع تجاري قديمة وتقع على شارعين (زاوية) وسكة خلفية وتبلغ مساحة العين ٢٨٥٥م٢ للقسيمة رقم ١٤٠ و٢٨٥٧م٢ للقسيمة رقم ١٠ب بالوثيقة رقم ١٩٨١/٢٤٩٤ مكون من سرداب ٣٦ محل وارضي ٣٩ محل وميزانين ٣٠ محل واول ١٢ مكتب وثاني ١٢ مكتب والمجمع به ٢ سلم و٢ مصعد. وقسيمة رقم ١٠ب عبارة عن مواقف امامية للمجمع. وافاد المستأنف ان الريع العقار ٢٧,٩٢٠ د.ك شهريا وان مكتب بالدور الميزانين مستغل مصلي.
٩ - العقار التاسع الكائن بمنطقة جليب الشويخ - قطعة ١ (٧-٨-٩٠ سابقا) - شارع ٩٠ قسيمة رقم ١٢ و١٢ ب - مجمع الروضة التجاري الرقم الالي ٩٣٠٤٤٤٥٨ - قسيمة رقم ١٢ عبارة عن مجمع تجاري وتقع على شارع واحد وساحة امامية وسكة خلفية وتبلغ مساحة العين ٢٨١٩٠م٢ للقسيمة رقم ١٢ و ٢٨٤٠م٢ للقسيمة رقم ٢ ب بالوثيقة رقم ١٩٨٧/١٣٩٢ مكون من سرداب ٢٩ محل والأرضي ٢٩ محل والميزانين ٢٤ محل واول ١٠ مكتب وثاني ١٥ مكتب والمجمع به ٢ سلم و٢ مصعد. وقسيمة رقم ٢ ب عبارة عن مواقف امامية للمجمع. وافاد المستأنف أن الريع العقار ٢٠,٧٣٥ د.ك شهريا.
١٠ - العقار العاشر الكائن بمنطقة جليب الشيوخ - قطعة ٢ - شارع ١٤٢ - قسيمة رقم ٣٢٠ - الرقم الالي ٩٠٧٠٢٤٧٨ عبارة عن عمارة استثمارية قديمة وتقع على شارع وسكة خلفية وتبلغ مساحة العين ٢٨٤٨,٥م٢ بالوثيقة رقم ١٩٨٣/٩٥٥١ تنوه اللجنة عن وجود جدول صادر من بلدية الكويت يفيد أن مساحتها ٢٨١٠٣٤م٢ لم يتم معاينة بداخل وحسب افادة المستأنف مكون من الارضي بها عدد ٤ ملاحق (عدد ٢ ملحق عبارة عن استديو وعدد ٢ ملحق عبارة عن صالة و٢ غرفة وصالة ومطبخ وحمام) ومحل غير مستغل والأدوار من الأول الى السادس كل دور مكون من ٤ شقة (عدد ٢ شقة الأمامية مكونة من صالة وغرفتين ومطبخ وحمام - وعدد ٢ شقة الخلفية مكونة صالة وغرفة ومطبخ وحمام) والعمارة بها ١ سلم و١ مصعد، افاد المستأنف أن الريع العقار ٣,٩٥٥ د.ك شهريا.

ثانياً: شروط المزاد:

أولا : يبدأ المزاد بثمن أساسي قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانيـــا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثـــا: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعـــا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامسا: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادسا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعا: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب للمباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.
ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه ، إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

رئيس المحكمة الكلية المستشار د. عادل بورسلي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٦	١٦٩٣٥

الجريدة

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق 19/ 11/ 2020 - قاعة 52 بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 236/ 2019 بيوع/3.

المرفوعة من
1 - الشيخة/ هناء عقاب مالك الصباح
2 - الشيخة/ أمل عقاب مالك الصباح
3 - الشيخة/ شريفة عقاب مالك الصباح
4 - الشيخة/ وفاء عقاب مالك الصباح
5 - الشيخة/ بسمة عقاب مالك الصباح
6 - الشيخة/ هدى عقاب مالك الصباح
7 - الشيخة/ أسماء عقاب مالك الصباح
8 - نعيمة خلف درويش الدوسري

ضد:
1 - الشيخ/ حمود عقاب مالك الصباح
2 - بدر عواض سعيد المطيري
3 - سعيد عواض سعيد المطيري
4 - عقاب عواض سعيد المطيري

أولا: أوصاف العقار:
(وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

1 - بجلسة 18/ 10/ 2018 تم الانتقال إلى العقار موضوع النزاع والكائن بمنطقة الخالدية قطعة (1) شارع غزة قسيمة (104)، وذلك بحضور المدعية الثامنة وبحضور خبير الدراية السيد/ فيصل يوسف الحجي، حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص مساحته (1014.80 م2) والكائن بمنطقة الخالدية قطعة (1) شارع غزة، قسيمة (104) مكون من حوش+ أرضي + أول + ملحق 1 سطح ويقع على شارع واحد (سد) وله مدخلان من الجهة الأمامية للبيت، ويحده من بقية الجهات جيران، التكسية الخارجية من الحجر وحالة البناء جيدة.
- الدور الأرضي عبارة عن 4 صالة + 2 غرفة + 3 حمام + 1 مغاسل + مطبخ + 2 سلم واحد يوصل من الأرضي إلى السطح والثاني من الأرضي إلى الدور الأول+ ملحق + حوش.
- الدور الأول عبارة عن شقتين، تمت معاينة الشقة الأولى، وهي تتكون من 3 غرف+ صالة + 2 حمام+ مطبخ + سلم يؤدي إلى الدور الأرضي، وتعذر على الخبرة معاينة الشقة الثانية والسطح، لأنها كانت مغلقة، وأفادت المدعية الثامنة بأن الشقة الثانية عبارة عن صالة + 3 غرف + حمام + مطبخ + سلم يؤدي من خارج البيت حتى السطح، كما أفادت المدعية الثامنة بأن السطح يتكون من غرفة + حمام + غرفة غسيل.
- الملحق يتكون من غرفة + حمام + مطبخ.
- تكييف البيت مركزي والسقف من ديكور جبس والأرضيات من الرخام والحوائط صبغ عادي، والأبواب من الخشب والإضاءة ثريات وسبوتلايت.
- قام السيد خبير الدراية بالإدارة بالمعاينة، وتم أخذ الملاحظات لتقدير الثمن الأساسي للعقار موضوع النزاع.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره /850000 د.ك، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسا: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية، ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر، تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادسا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعا: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون، وبطلب المباشرين لإجراءات البيع، وعلى مسؤوليتهم، دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات، أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملا بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١-١١-٢٠٢٠	٨	٤٥٦٩

وفيـــات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وفيات

موضي سالم سعيد الرخيمي
77 عاماً، شيعت، ت: 96663005، 99324321
بسام عبدالله إبراهيم الربيعان
62 عاماً، شيع، ت: 51113222
غزوه ذعار فلاح المطيري
زوجة عبدالله برجس المطيري
64 عاماً، شيعت، 67781180، 99878609
خالد أنور عبدالعزيز البشارة
23 عاماً، شيع، الرجال: 99264432، 50920660، 55781258
أمل علي عبدالله الكندري
30 عاماً، شيعت، ت: 97978345، 99791272
هيا سعد ناصر
زوجة سعد محمد حماد هتيل الدوسري
65 عاماً، شيعت، ت: 55785557، 97833349
فايز أحمد محمد صالح الفودري
60 عاماً، شيع، ت: 65112200

الجمعة ٣٠-١٠-٢٠٢٠

وفيات

الجمعة 30 / 10

فريد فيصل إبراهيم سليمان
49 عاما، شيع، ت: 66070107
فاطمة حاجي محمد حسن
أرملة خليل محمد عاشور مظفر ملوكي
82 عاما، شيعت، ت: 99017161
عبدالله مطلق مجبل السيحان المطيري
83 عاما، شيع، ت: 99089916
راشد غلوم جاسم عبدالله
60 عاما، شيع، ت: 60399933، 66000500

السبت 31 / 10

إبراهيم علي عبدالله القطان
72 عاما، شيع، ت: 90009690
فهد محمد عبدالله حسين
84 عاما، شيع، ت رجال: 99392990، ت نساء: 99747297
عيد غنيم عوده الشويعر السليماني
60 عاما، شيع، ت: 55526644
مريم حمود علي باش
زوجة عبدالرضا محمد علي خان
68 عاما، شيعت، ت: 99059155
وداد باقر علي خريبط
زوجة عادل جعفر علي الخريبط
65 عاما، شيعت، ت: 97871252، 69030000
حسين محمود حسين دشتي
71 عاما، شيع، ت: 94458877
إسماعيل إبراهيم أحمد الراشد
83 عاما، شيع، ت: 99726346،
عبدالله رمضان محمد الكندري
63 عاما، شيع، ت: 90999996، 98888843، 51116911، 99041142